Theosophia
Felsefe, İlahiyat, Sosyal ve Beşeri Bilimler Dergisi
E-ISSN: 2757-606X

Citation/©: Delal, İ. (2023). الفتوى السياسية في ظل الدولة الحديثة: بحثٌ في المفهوم والتحديات. *Theosophia*, 7, 19-31.

DOI 10.5281/zenodo.10444946
Received: 31.10.2023 – Accepted: 18.12.2023 – Published: 30.12.2023

CONCEPTUAL ARTICLE

الفتوى السياسية في ظل الدولة الحديثة: بحثٌ في المفهوم والتحديات

İhsan DELAL*

الملخص: شغل منصب الإفتاء والمفتي عبر التاريخ الإسلامي مكانةً رفيعةً في المجتمع _ كونه هو المبلغ عن أحكام ربِّ العالمين _ وشكّل الإفتاء مفصلاً مهماً في حياة المسلمين.

وكان من أهمّ ما تميزت به مرحلة الأمة؛ أنَّ الشريعةَ بطبيعتها القانونية والأخلاقية، كانت دوماً هي الحاكمة سواءً على المستوى الاجتماعي أو القانوني، وكانت الشريعةُ حاضرةً بقوةٍ في ضميرِ الرّعية، ولكنَّ العصرَ الحديث الذي صارت فيه الدولة الحديثة هي المنهج النموذجي لإدارة الدولة والمجتمع، حملَ معه تأثيراتٍ مهمةٍ على عالَمِ الفقه عموماً، والفتوى السياسية خصوصاً، ويحاول هذا البحث أن يقدّمَ دراسةً موجزة حول مفهوم الفتوى السياسية، وتاريخها، وأهم التحديات التي تواجهها في مرحلة الدولة الحديثة.

ويهدف البحث إلى بيان أن تغيُّرَ طبيعة الدولة بين العصور الكلاسيكية والعصر الحديث؛ هو أحد العوامل المهمة التي يتوجب مراعاتها أثناء عملية الاجتهاد في إصدار الفتوى السياسية، ويهدف أيضاً إلى التنبيه على ضرورة معالجة التحديات التي تواجه الفتوى في مرحلة الدولة الحديثة، ولابد لإنتاج موقفٍ سليمٍ من إعادة النظر في محددات الفتوى وطبيعتها ووظيفتها مع مراعاة السياقات الجديدة التي فرضها منطق الدولة الحديثة، والمتغيرات التي لحقتْ شكل الدولة، ومؤسساتها، وأجهزتها، الأمر الذي يمكن أن يعطينا جواباً أدق عن السؤال المتعلق بدور المفتي في العالم الحديث؟.

الكلمات المفتاحية: الفتوى، الفتوى السياسية، الأمة، الدولة الوطنية، الدولة الحديثة.

Political Fatwa in the Modern State: A Study of Concept and Challenges

Abstract: The position of issuing fatwas and the role of the mufti have held a high status throughout Islamic history, as they serve as conveyors of the rulings of the Lord of the Worlds. Issuing fatwas has been a crucial element in the lives of Muslims. One of the distinctive features of the phase of the Ummah (Islamic Nation) was that Sharia Law, with its legal and ethical dimensions, was always the governing authority in the social and legal levels. Sharia Law was strongly present in the conscience of the subjects. However, the modern era, with the emergence of the modern state as the model to govern the state and society, has introduced important influences on the field of jurisprudence in general, and specifically on the field of political fatwas. This research aims to provide a concise study of the concept of political fatwas, their historical context, and the key challenges they face in the modern state. The research seeks to emphasize that the transformation of the nature of the state between classical and modern eras is one of the crucial factors that must be considered during the process of ijtihad in issuing a political fatwa. It also underscores the importance of addressing the challenges that political fatwas encounter in the modern state. It is imperative to develop a sound perspective on reevaluating the principles of issuing fatwas, their nature, and their role, taking into account the new contexts imposed by the logic of the modern state and the changes that have affected the structure, institutions, and agencies of the state. This will enable us to provide a more accurate response to the question concerning the role of the mufti in the modern world.

Keywords: Fatwa, Political Fatwa, "ummah" (nation), National State, Modern State.

---

* Dr., Bağımsız araştırmacı, TURKEY, ihsan.dalal@gmail.com,
ORCID: 0000-0002-0250-9850
Articles in Theosophia are licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0).

مقدمة

أدَّى سقوط الخلافة العثمانية سنة 1923م إلى تغييراتٍ جذريةٍ على بنية الأمة الإسلامية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان من أهم هذه التغييرات؛ تفكيكُ الإمبراطورية العثمانية، وتقسيمها على أساسٍ جديدٍ، اختفى معه من الناحية السياسية مفهومُ الأمة الإسلامية الجامعة[1]، ليحِلَّ محلَّه مفهوم الدولة الوطنية أو الدولة الحديثة[2].

وكان الطّابع العام الذي تميّزتْ به مرحلة الأمة؛ أنَّ الشريعةَ بطبيعتها القانونية والأخلاقية، كانت دوماً هي الحاكمة سواءً على المستوى الاجتماعي أو القانوني، وكانت الشريعةُ حاضرةً بقوةٍ في أدق تصرُّفات الرّعية، حتى في الحالات التي تشهدُ مخالفتَها؛ لأنَّ المُخالِفَ في الحقيقةِ يُنظَرُ إليه في المجتمع على أنّه خارجٌ عن نظامِ الشريعة، والشريعةُ هي المقياس الذي يُرجَعُ إليه في تقويم حركة الجميع. في هذه الأجواء شغلَ منصب الإفتاء والمفتي مكانةً رفيعةً في المجتمع _ كونه المبلّغ عن أحكام ربِّ العالمين _ وشكّل الإفتاء مفصلاً مهماً في حياة المسلمين.

لكنَّ العصرَ الحديث الذي صارت فيه الدولة الحديثة هي الإطارَ النموذجي لإدارة الدولة والمجتمع؛ اشتملَ على جملةٍ من المتغيراتِ التي كانَ لها تأثيراتٍ مهمةٍ على عالَمِ الفقه عموماً، والفتوى خصوصاً، ويتناول هذا البحث جانباً من جوانب الفتوى المعاصرة، وهي الفتوى السياسية، فيقدّمَ دراسةً حولَ مفهومِ الفتوى السياسية، ولمحةً موجزة عن تاريخها، ثم يحاول الوقوف على أهم التحديات التي تواجهها.

ويهدفُ البحثُ إلى التنبيه على ضرورةِ أخْذِ المتغيرات الأساسية بين مرحلتي ما قبل الدولة وما بعدها بعين الاعتبار أثناءَ عمليةِ الاجتهادِ الفقهيِّ عموماً، أو في حالةِ إصدار الفتوى السياسية على وجه الخصوص، ويهدف أيضاً إلى بيان أهمية معالجة التحديات التي تواجه الفتوى السياسية المعاصرة، ومن هنا كان لابدَّ من إعادة النظر في محددات الفتوى، وطبيعتها، ووظيفتها، مع مراعاة السياقات الجديدة التي فرضها منطق الدولة الحديثة، والمتغيرات التي لحقتْ شكل الدولة، ومؤسساتها، وأجهزة الحكم فيها. إنَّ هذه العملية من شأنها أن تمنحَ الباحثَ أجوبةً أكثرَ دقةً حول الأسئلة المتعلقة بدور المفتي في العالم الحديث؟.

---

[1] الأمة: وهي الجماعة البشرية الكبيرة التي يجمعُها مجموعةٌ من العناصر الأساسية؛ والمقصودُ بها في البحث الجماعةُ التي يشكّلُ الإسلامُ كنظامٍ أخلاقيٍّ وسياسيٍّ العنصرَ الأساسَ فيها. ينظر: محمد المبارك، *الأمة والعوامل المكونة لها*، (دمشق: دار الفكر، ط2)، 42.

[2] الدولة: وهي الكيان القانوني الذي يضمُّ جماعةً بشريةً منظمةً سياسياً استناداً إلى وحدَتِها الإقليمية. وأحدُ أبرزِ أشكالها الدولةُ القوميةُ، التي تستند في مشروعيتها إلى عنصرَي الجغرافية واللغة.
أما الدولة الوطنية أو الدولة الحديثة: فهي مفهوم ظهر في أوربا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والسِّمَةُ التي تميز الدولة الحديثة هي مفهوم السيادة والشرعية؛ حيث بدأت عملية تشكيلها أولاً بإرساء أسسِ سلطةٍ سياسيةٍ علمانيةٍ على يدِ مكيافيلي، واستمرت بتحسين نفسها وصولاً إلى تطوير نظرية العقد الاجتماعي من قبل توماس هوبز. محمود حيدر، *الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة*، (المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 1439هـ - 2018م)، 78 – 86.

لن يحاول البحث التفصيل في ضوابط الفتوى السياسية وأدواتها والعلاقة التي تربطها بمقاصد الشريعة _ على الرغم من أهميتها _ حرصاً على الالتزام بحدود البحث، ولوجود أبحاث علمية أخرى تناولت هذه الجوانب؛ ومنها مقال عبد الله ويسي: الفتاوى السياسية وضوابطها، في كلية الإمام الأعظم، بغداد.

وسيقتصر البحث على الفتاوى الصادرة من مؤسسات الإفتاء الرسمية أو الهيئات الشرعية المعتبرة أو من الشخصيات الفقهية المشهود لها بالمكانة العلمية التي تؤهلها للفتوى، واستند البحث إلى المناهج التحليلية والوصفية والمقارنة، وركَّزَ في الدراسة التطبيقية على الفتاوى السياسية التي ظهرت في الفترة الزمنية التي تَلتْ غزو العراق 2003م مروراً بمرحلة الثورات العربية حتى الوقت الحاضر، وذلك بسبب أهمية هذه المرحلة، وازدياد نشاط الفتوى السياسية في هذه الفترة.

وينبّه الباحث هنا إلى وُرودِ جملةٍ من الألفاظ أثناء البحث؛ كالعصور الكلاسيكية، والعصر الحديث، ومرحلة الدولة الحديثة. فإنَّ هذه المصطلحات وما يشبِهُهَا لا تتضمنُّ أحكاماً معياريةً أو تقويميةً، وإنَّما هي ألفاظٌ توصيفيةٌ لا أكثر.

المفهوم والنشأة

لا نجد في التراث الإسلامي أبواباً مستقلةً حول ما نسميه اليوم بـ "الفكر السياسي" أو "التفكير السياسي"، ولم يكن في العصور الكلاسيكية ثمَّةَ ما ندعوه اليوم "فتاوى سياسية"؛ لكن هذا لا يعني أن هذه الموضوعات كانت مهملة فالميراث العلمي للمسلمين يشتمل على ثروة كلامية وفقهية حول هذا المباحث، وكان لفقهاء الإسلام عناية كبيرة _ على سبيل المثال _ في بيان الأحكام المتعلقة بأحكام الإمامة، وواجبات الإمام ومسؤولياته، والأموال، والخراج، والقضاء، والولايات ونحو ذلك، وهي ما صارَ يُعبَّرُ عنه لاحقاً بـ "السياسة الشرعية" التي لم تبدأ بالظهور بشكلٍ اصطلاحيٍّ إلا في فترةٍ متأخرةٍ، ويظهر أنَّ أوَّلَ مَن استخدم مصطلح "السياسة الشرعية" ابنُ عقيلٍ الحنبلي(513هـ/1119م)، حيثُ عقدَ فصلاً في كتابه "الفنون" سمَّاه: "العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية"، ثم صنَّف ابن تيمية(728هـ/1327م) بعدَه كتابَه: "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية".[3]

وإذا كانت الفتوى _ حسب ما قرره الأصوليون _ تعني الإخبارَ عن حكمٍ شرعيٍّ لا على وجْهِ الإلزام[4]، فيمكن تعريف الفتوى السياسية بأنّها: "ما حرَّرهُ الفقهاء من مسائل تتعلق بالحكم والمسائل

---

[3] ياسر المقداد، *فقه السياسة الشرعية تطور المصطلح ودلالة المفهوم*، مجلة رَواء، العدد الأول، شباط 2020م، https://cutt.us/VbqVz .

[4] إبراهيم بن محمد ابن فرحون، *تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام*، تحقيق جمال مرعشلي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ - 2001م)، 1: 9.

العامة، والنظر في القضايا المستجدة التي تتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد، وإخبار المجتمع عن الحكم الشرعي فيها".[5]

وإذا سلَّمْنَا بأنَّ التسمية بـ "الفتاوى السياسية" هي تسمية حديثة؛ لكنها من حيث الموضوع كانت حاضرةً في مرحلة ما قبل الدولة الحديثة، ومن ذلك فتوى الإمام عز الدين بن عبد السلام(660هـ/1262م) بتحريم بيع السلاح للصليبيين أيام حكم الملك الصالح إسماعيل الأيوبي(642هـ/1245م) لدمشق، الذي كان قد عقد الصلح معهم، واتفق معهم على تسليم مدينتي صيدا والشقيف لقاء مساعدته في حربه على أخيه نجم الدين أيوب(635هـ/1238م) في مصر، فأصدر العز بن عبد السلام فتوى أخرى بعدم جواز هذا البيع.[6]

تصدر الفتوى السياسية عن المفتي، وتجعل من قضايا الشأن العام موضوعاً لها، وفي عصرنا صارت تتناول موضوعات لم تكن معروفاً سابقاً كالمسائل المتعلقة بالأحزاب والانتخابات والعمل النّقابي، وغيرها من المستجدات التي رافقت ظهور الدولة الوطنية في العالم الإسلامي إثْرَ انهيارِ الخلافة العثمانية.

ونلاحظ أنَّ مِن أهمِّ ما يميز هذه الفتاوى أنَّها تتوجه إلى المجتمع على سبيل المجموع لا الأفراد، فهي تهدف إلى توجيه الجماعة لاتخاذ موقفٍ معينٍ استناداً إلى أصولِ الشريعة، حتى إنها تكاد تفقد قيمتها في حال التزم بها بعض الأفراد دون باقي الجماعة البشرية التي تستهدفها الفتوى، كفتاوى مقاطع البضائع الأجنبية أو الاتجاه لانتخاب حزب سياسي معين.

شهدتْ المرحلة التي رافقتْ حربَ الخليج في بدايات التسعينيات من القرن الماضي؛ اهتماماً متزايداً بالفتوى السياسية، وزاد مِن انتشارها ظهورُ القنوات الفضائية، وتَعَقُّدُ الظروف السياسية في المنطقة العربية بعد احتلال العراق 2003م، ودخولها في زمن الثورات العربية 2010م.

كان الدكتور يوسف القرضاوي رحمه الله تعالى أحدَ أبرزِ الشخصيات العلمية الفقهية على الساحة الإسلامية خلال العشرين سنة الماضية على الأقل، وشكَّلتْ مواقفه نموذجاً حياً لمحاولة الفقيه ملئَ الفراغ السياسي لـ "إمام المسلمين"، وشغلتْ "الفتاوى السياسية" حيّزاً مهماً من نشاطه الفقهي، وقد ساعده في ذلك المنبر الذي وفَّرتْه له قناة الجزيرة الفضائية، ومنصاتها على شبكة الانترنت، ويمكن أن نذكر من فتاواه المهمة أمثلةً تُشكِّلُ نماذج مهمةً للفتوى السياسية في العصر الحاضر:

- أفتى بتاريخ 12.05.2005 بوجوب المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي، مؤكداً على أنَّ المشاركة في العملية السياسية لا تتعارض مع جهاد المحتلين، ومعتبرا

---

[5] عبد الله سعيد ويسي، *الفتاوى السياسية وضوابطها*، (بغداد: مجلة كلية الإمام الأعظم، المجلد: 2018، العدد: 24، 2018م)، 362.

[6] عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، تحقيق محمود الطناحي ومحمد الحلو، (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط2، 1413هـ)، 8: 243.

أنها "ضرورة" أمام السُّنَّة كي يدافعوا عن حقوقهم، وقال: "مِن الواجب على المسلمين من أهل السنة في العراق أن يذهبوا إلى الانتخاب وبكثافة، وذلك لإحقاق الحق".[7]

- دعا القرضاوي بتاريخ 02.08.2012 إلى مقاطعة البضائع الروسية والصينية، وذلك على إثر الفيتو الذي رفعتْه الدولتان في مواجهة مشروع قرار في مجلس الأمن يفرض عقوبات على النظام السوري بسبب جرائمه التي يرتكبها بحق المدنيين؛ قال القرضاوي: "أنادي كل الأحرار في العالم أن يقفوا ضد الذين ظلموا الشعب السوري بوقوفهم إلى جانب ظلم النظام السوري ضد حق الشعب؛ ولذلك فإنَّ واجبَ السوريين والمسلمين مقاطعةُ البضائع الروسية والصينية، وعدم إنفاق أي أموال على تلك البضائع".[8]

- بتاريخ 11.02.2008 في جوابه عن سؤالٍ حول حكم إيداع الأموال في البنوك الأمريكية، أجاب الدكتور القرضاوي رحمه الله: بعد أنْ أصبحت أميركا تقف هذا الموقف من القضايا الإسلامية، خصوصاً قضية المسلمين الأولى والمركزية: قضية فلسطين؛ نحن نرى أن هذا الإيداع لتلك الأموال في البنوك الأميركية من التعاون على الإثم والعدوان، وكل مسلم اشترى من البضائع الأمريكية والإسرائيلية ما يجد بديلا له من دول أخرى فقد ارتكب حراماً، واقترف إثماً مبيناً وباء بالوزر عند الله، والخِزْيِ عند الناس.[9]

- عَقِبَ انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر على الرئيس المنتخب محمد مرسي؛ أفتى العلَّامة القرضاوي بتاريخ 01.08.2013 بوجوب مقاطعة الاستفتاء على دستور الانقلابيين، وقال: "إن المشاركة في أي عمل من شأنه أن يقوى هذه السلطة الانقلابية، هو عمل مُحَّرمٌ شرعًا، وأنَّ هذا كله باطل شرعا ودستورا وقانونا، وكل ما بُني على باطل فهو باطل".[10]

تحديات الفتوى السياسية في ظل الدولة الحديثة

بذلت الحركة الإسلامية خلال القرن الماضي جهوداً كبيرةً للدخول في عالَم الحداثة، وعملتْ بشكلٍ حثيثٍ على إيجاد صيغةٍ توافقيةٍ بين المنهجية الإسلامية الاصيلة وبين متطلبات الدولة الحديثة، وأثناء هذه الرحلة واجهتها تحدياتٌ كبيرةٌ، وفيما يتعلق بالفتوى السياسية فيمكن أنْ نُجمِلَ أهمَّ هذه التحديات بالآتي:

إشكالية الإلزام في الفتوى

شغلتْ الشريعةُ الإسلامية في العصر الكلاسيكي مركزَ الصدارة في الأمة، فهي فوق الجميع، بما فيهم أجهزة الدولة العليا، بل هي فوق السلطان نفسه، والسبب في ذلك يعود إلى أن النظرة الإسلامية تتمثل في أنَّ الله هو صاحب السيادة المطلق في الأمة لأنَّه يملك كل شيء بالمعنى الحرفي، وأن الشريعة

---

[7] يوسف القرضاوي، *القرضاوي يدعو لتصويت مكثف بانتخابات العراق*، موقع سماحة الشيخ يوسف القرضاوي، https://www.al-qaradawi.net/node/1908 .

[8] المرجع السابق، *القرضاوي يدعو لمقاطعة البضائع الروسية والصينية*، https://www.al-qaradawi.net/node/1251 .

[9] المرجع السابق، *إيداع الأموال في البنوك الأمريكية*، https://www.al-qaradawi.net/node/4190 .

[10] المرجع السابق، *القرضاوي يفتي بوجوب مقاطعة دستور الانقلابيين*، https://www.al-qaradawi.net/node/861 .

هي التعبير الوحيد عن الإرادة الإلهية، ومن هنا امتلك الفقهاء والمفتون تأثيراً واسعاً على حياة الناس، لأنَّهم المبلِّغُون لحكم الله تعالى، ولكونهم يمثِّلون للعامة الأسوة الحسنة في التقوى والاستقامة والعلم، فكانوا قادةً مدنيين وجدوا أنفسهم، بحكم طبيعة «مهنتهم» كحماةٍ للدين وخبراء في الشريعة، أصحاب كلمة نافذة في الإدارة اليومية للحياة المدنية.[11]

بقيت الشريعة بطبيعتها القانونية الأخلاقية، هي الحاكمة على المجتمع والأمة، حتى في أوقات الضعف التي أصيبت بها الأمة من الناحية السياسية والاقتصادية، وحافظ الفقهاء والمفتون على موقعهم المتقدم في إدارة المجتمع، وعلى الرغم من أنَّ الفتوى هي عبارةٌ عن إخبارٍ بالحكم الشرعي لا على وجْه الإلزام _ كما سبق بيانه _ إلا أنها حافظت على صيغتها الإلزامية من الناحية الأخلاقية، إذ لم يكن لأحدٍ أن يخالف فتوى الفقيه، خصوصاً إذا كانت الفتوى تخاطب المجتمع بشكل عام، وتطلبُ منه اتخاذَ موقفٍ أو سلوكٍ عام، كما هو الحال في الفتوى السياسية، فعلى سبيل المثال لم يكن بالإمكان لأي شخصٍ أن يخالف فتوى العز بن عبد السلام في تحريم بيع السلاح للصلبيين[12]، على الرغم من إباحة السلطة الحاكمة لهذا الفعل، لأن المخالف سيجد نفسه في مواجهة شديدة مع المجتمع والبيئة المحيطة به.

أمَّا الدولة الحديثة فقد اعتمدت على مرجعية بشرية مغايرة للمرجعية الإلهية التي كانت تستند إليها الأمة في العصور السابقة، ونظرت إلى نفسها على أنَّها صاحبة الحق الحصري في السلطة، فعملت على مقاومة الشريعة أو تهميشها، وأثناء هذا الصراع توسّعت دائرة عمل الفقيه لتشمل المجال الذي يصطرع فيه مع الحاكم المنفصل عن الشريعة، وتوسَّع معها مفهوم السياسة الشرعية الذي كان سابقاً، ووجدَ الفقيه نفسه في كثيرٍ من الأحيان _ من الناحية السياسية _ محلَّ "إمام المسلمين" الغائب منذ نشأة الدولة الحديثة.[13]

لم تعدْ الفتوى في زمن الدولة الوطنية _ على الرغم من اتساع نطاقها بسبب المتغيرات السياسية _ تتصدَّر توجيه الناس، ولم يعد الفقيه هو المحرّك الرئيسي لحركة المجتمع كما كان سابقاً، بل أضحى أحد عوامل التأثير في أحسن حال، وهو ما يعيد التفكير في مدى تأثير الفتوى السياسية إذا كان المنقادون لها هم جماعة المؤمنين فقط، في حين ترى شريحة أخرى من المجتمع أنَّها غير معنية بها.

لكن على الجهة المقابلة لو تأمَّلْنا في الفتاوى التي أصدرها الدكتور يوسف القرضاوي التي سبق التمثيل بها في المبحث السابق؛ فإن أوَّلُ ما يمكنُ ملاحظتُهُ هو درجةُ الحسم الظاهرة، واستعمال ألفاظ الوجوب والتحريم، مما يجعل الأمر يتعدَّى قضايا السياسة الدنيوية، إلى ترتيب الثواب والعقاب الأخروي أيضاً، وهنا تبرز تساؤلاتٍ أخرى مهمة في هذا الوضع الجديد؛ منها ما يتعلَّق بموقف الشريعةِ والشروط

---

[11] وائل حلاق، *الدولة المستحيلة الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي*، ترجمة عمرو عثمان، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014م)، 105 _ 113، وفيه تفاصيل مهمة للغاية حول طبيعة الحكم الإسلامي وطبيعة ارتباطه بالمبادئ الأخلاقية.

[12] سبقت الإشارة إليها في المبحث السابق.

[13] معتز الخطيب، *مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين*، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، ط1، 2016م)، 236.

التي تحدّدها لإضافة فروض شرعية جديدة في المجال العام لم تكن داخلةً في مجالِ الفروض العمَلية التي كانت سائدةً في العصور الفقهية الكلاسيكية؟ والسؤال عن أهلية الجهة المخوَّلة بذلك؟ وعن موقعِ هذا المفتي أو ذاك من كونِ فتواه "توقيعاً عن رب العالمين"؟ وهل يملك المفتي بناءً على تقديره الشخصي للمصالح التي بنى عليها الفتوى الشرعية؛ ترتيبَ الإثم الشرعيِّ على مخالف تلك الفريضة من دون وجود نصوص صريحة تتناول ذلك أو تنصُّ عليه؟.[14]

اضطراب الفتوى

أحد أوجه الإشكال الأخرى هو أنَّ ما سبق يفترض صدور فتوى واحدة من جهة فقهية معتمدة واحدة، لكن السؤال عن حدود الإلزام الذي تفرضه الفتوى يصبح أكثر تعقيداً عند تعدد الأقوال الصادرة عن أكثر من جهة؛ فعلى سبيل المثال دعا القرضاوي في كلمته التي شارك بها في مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية التابع لمشيخة الأزهر في القاهرة 04.18.2002 إلى مقاطعة البضائع الأمريكية ردَّاً على دعمها لإسرائيل في عدوانها على غزة، إلا أنَّ شيخَ الأزهر محمد سيد طنطاوي رفضَ المقاطعة، مؤكداً أن الأمر يعود إلى أصحاب الاختصاص، وقال: "كيف أوافق على مقاطعة أي بضاعة إذا كان ذلك سيلحق ضرراً بالبلاد والعباد؟!".[15]

وفي مثالٍ آخر نجد أن الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي انتقد بشدّةٍ القائلين بأنَّ مسألةَ الخروج على الحاكم _ ما لم نرَ منه كفراً بواحاً _ هي مسألةٌ خلافية؛ وقال: "لا والله ليست مسألةً خلافية، فقد أجمعت الأمة على حرمة الخروج"، ونقل عن الإمام النووي قولَه: "وأمّا الخروج عليهم وقتالهم فحرامٌ بإجماع المسلمين، وإن كانوا فاسقين ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث الكثيرة ببيان ذلك".[16] لكننا نجد على الطرف المقابل شخصيةً علميةً وازنةً هي العلامة محمد الحسن ولْد الدَّدُو يقرر أن الحاكم إذا لم يكن مطبقاً لشرع الله، وليس قائماً بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فليس هو ولي الأمر الذي لا يحل الخروج عليه إلا إذا كفر، بل هو مثل المعتدي والمحتل الذي عطل الشريعة ومنع إقامة حدود الله، ولذلك كان واجباً على المسلمين نبذُهُ، ونقل عن الإمام الطبري أنه ذكرَ الإجماع على أن الحاكم إذا ظلم فيجب على الأمة الوقوف مع المظلوم إلى أن ينال النَّصر.[17]

---

[14] ينظر أيضاً: المرجع السابق، 237.

[15] يوسف القرضاوي، *القرضاوي يطالب بمقاطعة البضائع الأمريكية وطنطاوي يعارض*، https://www.al-qaradawi.net/node/2009 .

[16] محمد سعيد رمضان البوطي، *الإصلاح رؤية سياسية دينية قانونية*، ندوة حوارية في كلية الشريعة بجامعة دمشق، 20.07.2011، موقع نسيم الشام، https://2h.ae/OXWh .

[17] محمد الحسن الددو الشنقيطي، *أحاديث الفتن والملاحم كيف نفهمها؟ وكيف ننزلها؟ وكيف نتعامل معها؟*، موقع محمد الحسن الددو الشنقيطي، https://dedewnet.com/index.php/mevahim3.html?view=media&id=1520 .

الفتوى السياسية وحرية الفقيه

ثمة قضيةً أخرى هنا جديرةٌ بالنظر؛ وهي التساؤل عن مدى الحرية التي تمنحها الدولة الوطنية للفقيه للتعبير عن مواقفه الفقهية؟ ففي حين كان الفقيه في مرحلة الأمة يملك الحصانة الاجتماعية التي تُمكِّنُهُ من إصدار فتاواه بحرية تامّة، نجد أن الدولة الوطنية لا تمنحه هذه الإمكانية إلا في ظروفٍ معينةٍ، وضمن ظروفٍ خاصةٍ تتوافق مع مصالحها، التي قد لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الشرعية، وفي الحالة البحثية المتعلقة بالدكتور القرضاوي التي حاولنا رصدها نلاحظ أنه كان يُصدِر فتاواه أثناء إقامته في قطر التي كانت في تحاول أن تلعب دوراً سياسياً مغايراً لباقي حكومات المنطقة وفي مقدمتها مصر والسعودية والإمارات، ولذلك كانت قناة الجزيرة _ الشبكة الإعلامية الأضخم في الشرق الأوسط _ منصةً مفتوحةً للدكتور القرضاوي، وموقعه الرسمي الذي ينطلق من قطر يعمل بكامل الحرية دون قيود تُذكر، الأمر الذي يجعل انفكاك الفتوى عن تأثير المصلحة السياسية لهذه الجهة أو تلك أمراً في غاية الصعوبة، ويجعل من حيادية الفتوى وبالتالي منطق الإلزام الذي تقوم عليه محلَّ نظرٍ أيضاً، وسيبقى السؤال حاضراً فيما إذا كانت قَطَر ستمنح للقرضاوي الحريةَ والمساحةَ الإعلاميةَ نفسَها فيما لوكان موقفها السياسي موافقاً لتلك الدول؟

أما فيما يتعلق بمؤسسات الإفتاء الرسمية في البلاد الإسلامية فإنَّ الأمرَ يأخذُ اِتجاهاً أكثرَ صرامةً. ويُشَكِّلُ عدمُ إصدارِ هذه المؤسسات أيَّةَ فتوى تخالفُ مواقفَ الحكومةِ؛ مؤشِّراً قوياً على ضعف استقلالية هذه المؤسسات.

ولبيان المقصود يمكن أنْ نأخذَ مثالاً عَمَلياً من المملكة المغربية التي تُعرِّفْ نفسها أنَّها: دولةٌ إسلاميةٌ ذاتُ سيادةٍ كاملة، ونظامُ الحكمِ فيها نظامُ مَلَكيةٍ دستوريةٍ ديمقراطيةٍ برلمانيةٍ.[18]

وهي تنظرُ إلى مؤسسة الإفتاء الرسمية كأحد الأدوات التي تستعملها لضبط حركة المجتمع، فهي مِن وِجهة نظر الدولة: تلعبُ دوراً كبيراً في المجتمع من خلال نشر الفتاوى التي تساهم في تحقيق الاستقرار، والأمن العمومي، ومكافحة الفوضى والتخريب.[19]

وفي سياق إعادة هيكلة المجالس العلمية في المملكة تمَّتْ إعادة هيكلة المجالس العلمية، وإحداث الهيئة المكلفة بالإفتاء التي هي الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى المعتمدة رسمياً في القضايا ذات الصبغة العامة، من أجل الحدِّ من فوضى الفتاوى، وتقييد مجال الإفتاء.[20]

إنَّ التعريف السابق يوحي بأنَّ المملكة _ باعتبارها دولةً إسلاميةً _ تمنحُ لمؤسسةِ الإفتاء حَصَانةً خاصةً، وتجعلها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن الفتوى، لكنَّ الواقع العمَليَّ يبيِّن أنَّ هدفَ الدولة من ذلك

---

[18] الأمانة العامة للحكومة المغربية، *الدستور*، (المملكة المغربية: الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، 2011م) 2 _ 3.

[19] Esma ÇETİN، *دور المجلس العلمي الأعلى في المغرب في ضبط الفتاوى ومواجهة مشكلات الحياة المعاصرة*، İslami İlimleri Dergisi, 2021, Cilt 16, Sayı 2, s. 197.

[20] المرجع السابق، 218.

هو تقييدُ قدرةِ الفقهاء المستقلين على إصدار الفتوى من جهةٍ، وتسهيلُ عملية الضبط لمؤسسة الإفتاء في حال صدرت عن الحكومة أي توجهات تخالف مبادئ الشريعة، ومن أبرز ما يدلُّ على ذلك هو عدم تَمَكُّنِ مؤسسة الإفتاء من إصدار أي موقف شرعي بعد توقيع المغرب لاتفاق السلام مع الكيان الإسرائيلي سنة 2020م[21]، وكان اللافت أنَّ أكبرَ الأحزابِ الإسلامية المتحالفة مع سلطة الملك وهو حزب العدالة والتنمية المغربي، أبدى تأييده للاتفاقية مخالفاً ما كان يؤكد عليه الحزب سابقاً في جميع أدَبِيَّاتِه من رفضه القاطع لجميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، بل قام رئيس الحزب سعد الدين العثماني بالتوقيع على الاتفاقية شخصياً بصفته رئيسَ الحكومة، وبرَّرَ الحزبُ هذا التحوَّل في الموقف بأنَّ الحزب عليه أن يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للدولة، وأنه لا يمكنه الاعتراض أو مخالفة خيارات الدولة المتخذة من قِبَل الملك. [22]

إنَّ هذا الواقع يقودنا إلى اقتراح أنْ تُمنَحَ مؤسسةُ الإفتاء الرسمية في الدولةِ حصانةً دستوريةً، تُمكِّنُها من إعلان موقفها الشرعي الصريح في القضايا المتعلقة بالشأن العام، بعيداً عن تَدَخُّل الدولة، وتسلُّطِ أجهزتِها المختلفة.

إشكالية الصياغة

إنَّ أحدَ المشكلات الكبيرة التي تواجه الفتوى السياسية في العصر الحديث هي مشكلةُ صياغة الفتوى نفسِها بحيث تؤدي هذه الصياغة إلى تجاوز الحدود الوظيفية للفتوى، التي تتمثّل في بيان الحكم الشرعي، وتأصيله بناءً على محاكمةٍ فقهيةٍ؛ لتصبحَ بياناً سياسياً بامتياز ينقل تصوَّرات الدولة، وينطق باسم الدين؛ فعلى سبيل المثال أصدر "مجلس الإفتاء الأعلى في الجمهورية العربية السورية" بتاريخ 10.03.2013 فتوى بوجوب الدفاع عن وحدة أراضي سورية، تبدأ الفتوى بسرد جملة من النصوص العامة من القرآن والسنة، ثم تقوم بتوصيف ما يجري في سورية على أنَّه "حرب على سورية تستهدف مواقفها الداعمة للمقاومة والكرامة والصمود" ثم تقرر الفتوى أنَّ "الدفاع عن سورية واجب شرعي على السوريين والعرب والمسلمين"، وأن الوقوف في وجه الجيش العربي السوري وقواتنا المسلحة يعدُّ "خيانةً ومساهمةً في إضعاف قوته"، وتدعو الفتوى أيضاً إلى "فريضة" الالتحاق بالجيش العربي السوري، وتختم بدعوة "الجيش العربي السوري" إلى مراقبة الله عز وجل في جهاده ودفاعه عن سورية.[23]

---

[21] تمَّ الاتفاق برعاية أمريكية، وتمَّ توسيعه عام 2023م ليشمل التعاون العسكري في الاستعلام والدفاع الجوي والحرب الإلكترونية. وكالة رويترز للأنباء، *المغرب ينضم لدول عربية وافقت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل*، 10.12.2020، https://2h.ae/ZsmM ، ووكالة فرانس 24، *اتفاق مغربي إسرائيلي على توسيع التعاون العسكري*، 17.01.2023، https://2h.ae/dkWN .

[22] صادق رداد، *ردود الفعل المغربية المتضاربة إزاء التطبيع مع إسرائيل*، موقع فكرة، 26.04.2021، https://cutt.us/nGAkz .

[23] تم بثّ الفتوى على شاشة التلفزيون العربي السوري بتاريخ 10.03.2013. موقع قناة الميادين الفضائية، *مجلس الإفتاء يدعو أبناء سورية للالتحاق بالجيش*، https://cutt.us/0n0Xy .

عند التأمل في هذه الفتوى قد لا نبالغ إذا قلنا إنها خارج عالَم الفقه الإسلامي، ولا تنتمي إليه من حيث اللغة والمبنى والأحكام؛ فهي:

- تسرد جملة من الآيات القرآنية والأحاديث دون استدلال أو تقديم أي محاكمة فقهية.
- تقوم بتوصيف الواقع توصيفاً سياسياً رسمياً لا علاقة له بالفقه، بل يُعبِّر عن وجهة نظر النظام السوري الرسمية ورؤيته للأحداث، وأنها "حرب على سورية تستهدف مواقفها الداعمة للمقاومة والكرامة والصمود".
- تبني على ما سبق جملةً من الفروض والأحكام الأجنبية على الفقه الإسلامي وعلى الدولة الحديثة معاً! فتدعو الجيش العقائدي _ الذي تأسس على عقيدة علمانية في مجتمع متعدد الطوائف والأديان _ إلى مراقبة الله عز وجل في جهاده.
- وتصدر كذلك حكماً عاماً وشديد الغموض بأن "الوقوف" في وجه القوات المسلحة "خيانة" دون أن تعير انتباهاً إلى أن هذا الجيش يشنُّ حرباً داخلية شاملة بالدبابات والطائرات الحربية والأسلحة الثقيلة على الشعب السوري نفسه[24]، دون أن يقاتل على أرضٍ أجنبية، أو يقاتل عدواً سواء بالمصطلح الفقهي أو بمفهوم الدولة الحديثة نفسِها، مع العلم أن لفظ "الخيانة" مصطلح غريب عن النظام الفقهي.
- لا تكتفي الفتوى بكل ما سبق، بل تقوم بإنشاء فريضة شرعية جديدة لا تنتمي إلى المنهجية العلمية الفقهية، وهي "فريضة الالتحاق بالجيش العربي السوري"، وهي فريضة الالتحاق بالجيش في حربه الجديدة في نوعها وشكلها، فهي "حرب" على الشعب لا ينطبق عليها مفهوم "الجهاد" في النظام الفقهي أو مفهوم "الحرب" في الدولة الحديثة![25]

تغول السياسي على الفتوى

إنَّ استمرارَ البحث في معضلة الفتوى السياسية في الدولة الحديثة، يجعلنا نقف على نماذج فريدة؛ قد تصل هذه النماذج إلى الدرجة التي تتغوَّل فيها أجهزة الدولة على مقام الفقيه نفسه، ويصبح رجلُ الدولة مفتياً، يملي على الفقيه مبادئ الفتوى وآلياتها، ويكون هو نفسُهُ مُوَقِّعاً عن ربِّ العالمين في إصدار الفتوى، وعلى سبيل المثال: بعد الانفجارين اللذين استهدفَا كنيسة مارجرجس في مدينة طنطا المصرية، والكاتدرائية المرقسية في الإسكندرية، قبيل عيد الفصح في عام 2017، وأوْدَيَا بحياة عشرات القتلى والجرحى؛ تزايدت الضغوط على شيخ الأزهر أحمد الطيب من قِبل أجهزة الدولة الإعلامية التي يسيطر عليها عبد الفتاح السيسي لاستصدار فتوى بتكفير داعش، لكن الأخير رفض، لأنه يرفض فكرة التكفير

---

[24] لا بد من التذكير هنا أنه حتى وقت قريب من إصدار هذه الفتوى كانت السمة العامة للثورة السورية هي المظاهرات السلمية، لكن النظام السوري كان مصرّاً على التعامل مع هذه المظاهرات منذ بدايتها بمفهوم الحرب الشاملة.

[25] معتز الخطيب، *الفقيه والدولة في الثورات العربية: معضلة الفقيه في ظل الدولة الوطنية الحديثة*، مجلة تبيُّن للدراسات الفقهية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 9/3، صيف 2014، 78.

على المشاع، وأن الحكم بالكفر لا يكون إلا بعد إنكار المعلوم من الدين بالضرورة كما قرره الفقهاء بشروطه.[26]

وفي تلك الفترة أيضاً أطلق السيسي فتوى بعدم اعتبار الطلاق الشفهي، وطلب من شيخ الأزهر إصدارَ فتوى رسمية باسم الأزهر حول الموضوع، لكن شيخ الأزهر لم يستجب أيضاً، فما كان من السيسي إلا أن أعاد الحديث عن تزايد حالات الطلاق أثناء الاحتفال بعيد الشرطة 24.01.2017، مجدِّداً اقتراحه بمنع الطلاق الشفوي، وحصر حالات وقوع الطلاق بتلك الموثقة في دوائر الدولة، وفي إشارة خارجة عن إطار الدبلوماسية توجه إلى شيخ الأزهر وقال: "تعبتني يا فضيلة الإمام"، الأمر الذي دفع الأزهر إلى إصدار بيان صريح بعد حوالي عشرة أيام بإجماع هيئة كبار العلماء، بأن "الطلاق الشفوي يقع دون الحاجة لتوثيقه".[27]

في مصر ما زال الأزهر وشيخه يمتلك شيئاً من الحصانة الدستورية التي تمنحه الفرصة لمعارضة رغبات النظام، أمَّا في سورية _ حيث هذه الحصانة للمؤسسة الدينية غير موجودة _ فإنَّ المشهد يأخذُ منحىً أكثرَ فَجَاجَةً حين يقوم الرئيس شخصياً بعملية التنظير الفقهي في أكثر من مناسبة، ويصير هو المفتي! ومن ذلك كلمتُه في اجتماعه بالعلماء والمشايخ في رمضان بتاريخ25.08.2011، حين انتقد أداء المنابر أثناء "الأزمة" معتبراً أن "المنبر هو أحد الجوانب التي أضرَّت بالمشكلة، فالمنبر ملكٌ للمسجد وليس ملكاً للشيخ، وعلى المنبر هناك أصول، ينبغي أن تُراعى، وأن الشيخ يصبح شريكاً في الدماء، لأنه يعرف مسبقاً أن كلامه سيؤدي إلى سفك الدماء حتى لو كان يقول كلاماً صحيحاً!"، يقول الأسد: "في لقاءاتنا مع عدد من الشيوخ نناقشهم فيقولون: إنهم مقتنعون، فنقول لأحدهم: لماذا لا تخرج وتقول هذا الكلام؟ واحدة من القضايا تحريم التظاهر، فيقول: لأنه _ بما معناه _ لا يريد أن يخسر شعبيته، يعني وضع نفسه أمامَ مبادئ الدين".[28]

يمارس الرئيس هنا دور المفتي والواعظ حين يملي على المشايخ ما يجب أن يقولوه وما لا يجب، ويبين لهم "الأصول" التي ينبغي الالتزام بها عند الحديث على المنبر، وهو أيضاً يقرّر للمشايخ الذين يجتمع بهم مبادئ الدين، ويقنعهم بها، كالحالة التي أقنعهم بها بحرمة التظاهر، لكنهم رفضوا إعلانه بين الناس خوفاً على شعبيتهم، وحين يخالف الشيخ هذه "المبادئ" فإنه يصبح شريكاً في الدماء، لكن الأسد أثناء حجاجه الفقهي يسكت تماماً عن حكم من يأمر بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، بالرغم من أنه هو الفاعل الرئيسي في الحدث.[29]

---

[26] سليم عزوز، *دفاع عن الأزهر وشيخه*، مدونات الجزيرة، 18.04.2017، https://cutt.us/yXfPd؛ وخديجة جعفر، *لماذا لم يكفِّر الأزهر داعش*، العربي الجديد، 24.04.2019، https://cutt.us/aK0V3 .

[27] شريف أيمن، *شيخ الأزهر والثورة والانقلاب والتنازع مع السيسي*، العربي الجديد، 14.06.2017، https://cutt.us/PrpF2 ؛ *والأزهر ردا على طلب السيسي: الطلاق الشفوي يقع دون الحاجة لتوثيقه*، جريدة الشرق، 05.02.2017، https://cutt.us/kGHEJ .

[28] التسجيل كاملاً موجود على قناة يوتيوب الرسمية لرئاسة الجمهورية العربية السورية، https://2h.ae/jgfc .

[29] معتز الخطيب، *الفقيه والدولة في الثورات العربية*، 71 - 72.

قد يقال هنا: إنَّ المشاكلَ آنفة الذِّكْر لا تتعلق بالدولة الوطنية، بقدْرِ ما تتعلَّق بطبيعة الاستبداد السياسي القائم في الدولة، وهذا صحيح من جهةٍ لكنه لا يعكس كلَّ الحقيقة، لأنَّ الأداة التي استخدمَها المستبد في الأمثلة السابقة، هي في الواقع الدولةُ نفسُها، وفلسفتُها التي تعتقد أنها تمتلك حق التشريع في المجتمع، ولذلك كان المستبدون في عصورٍ سالفة يحاولون الضغط على أصحاب الفتيا لاستخراج الأحكام التي تناسب أهواءهم دون أن يقوموا هم بتولي مهام الفتيا بشكلٍ مباشر، وعلى الرغم من استبدادهم، فإنَّ طبيعة المجتمع الذي يمنح علماء الإسلام مكانةً متميزةً، لم يكن يسمح لهم بالتفكير بالتغوّل على مقام الفتوى.

خاتمة

شكَّلَ تغيُّرُ طبيعةِ الدولة في العصر الحديث جملةً من التحديات المهمة التي واجهتْ ما يمكن أنْ نُسمِّيَه الفتوى السياسية، وكان من أهم هذه التحديات مدى قدرة الفتوى على الإلزام في ظل طبيعة الدولة الحديثة، وتضارب الفتاوى المفضي إلى الاضطراب، وتقييد حرية المفتي سواء كان فرداً أو مؤسسةً، عدا عن رجل السياسة على مقام المفتي والفتوى.

في ظل هذه الظروف يجد الفقيه المعاصر نفسه مضطراً للإجابة عن جملةٍ من الأسئلة المتعلقة بالفتوى السياسية وعلاقتها بمرونة الشريعة، وقدرة الفتوى التي تتناول قضية خاصة على أن تحمل معنى الإلزام الفقهي، ومراعاة الثواب والعقاب الأخروي. ولابد لإنتاج موقفٍ شرعيٍّ سليمٍ من إعادة النظر في محددات الفتوى السياسية وطبيعتها ووظيفتها مع مراعاة السياقات الجديدة التي فرضها منطق الدولة الحديثة، والمتغيرات التي لحقتْ شكل الدولة، ومؤسساتها، وأجهزتها، الأمر الذي يمكن أن يعطينا جواباً أدق عن السؤال المتعلق بدور المفتي في العالم الحديث؟.

وفي هذا السياق يقترح الباحث:

- تشجيع الاجتهاد الفقهي الجماعي ضمن مؤسسة ذات موثوقية علمية؛ لأن الاجتهاد الجماعي أقدر على تحديد ضوابط الفتوى، وشروطها، ومآلاتها، ومراعاتها للواقع.
- تشريع قوانين واضحة تمنح الحصانة الدستورية لمؤسسة الفتوى، بما يضمن استقلاليتها، وخروجها عن سيطرة السلطة الحاكمة.

المراجع

إبراهيم بن محمد ابن فرحون، *تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام*، تحقيق جمال مرعشلي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ - 2001م).

الأمانة العامة للحكومة المغربية، *الدستور*، (المملكة المغربية: الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، 2011م).

جريدة الشرق، *الأزهر ردا على طلب السيسي: الطلاق الشفوي يقع دون الحاجة لتوثيقه*، 05.02.2017، https://cutt.us/kGHEJ .

خديجة جعفر، *لماذا لم يكفّر الأزهر داعش*، العربي الجديد، 24.04.2019، https://cutt.us/aK0V3 .

رئاسة الجمهورية السورية، *قناة يوتيوب الرسمية لرئاسة الجمهورية العربية السورية*، https://2h.ae/jgfc .

سليم عزوز، *دفاع عن الأزهر وشيخه*، مدونات الجزيرة، 18.04.2017، https://cutt.us/yXfPd .

شريف أيمن، *شيخ الأزهر والثورة والانقلاب والتنازع مع السيسي*، العربي الجديد، 14.06.2017، https://cutt.us/PrpF2 .

صادق رداد، *ردود الفعل المغربية المتضاربة إزاء التطبيع مع إسرائيل*، موقع فكرة، 26.04.2021، https://cutt.us/nGAkz .

عبد الله سعيد ويسي، *الفتاوى السياسية وضوابطها*، (بغداد: مجلة كلية الإمام الأعظم، المجلد: 2018، العدد: 24، 2018م).

عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، تحقيق محمود الطناحي ومحمد الحلو، (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط2، 1413هـ).

قناة الميادين الفضائية، *مجلس الإفتاء يدعو أبناء سورية للالتحاق بالجيش*، https://cutt.us/0n0Xy .

محمد الحسن الددو الشنقيطي، *أحاديث الفتن والملاحم كيف نفهمها؟ وكيف ننزلها؟ وكيف نتعامل معها؟*، موقع محمد الحسن الددو الشنقيطي، https://dedewnet.com/index.php/mevahim3.html?view=media&id=1520 .

محمد سعيد رمضان البوطي، *الإصلاح رؤية سياسية دينية قانونية*، ندوة حوارية في كلية الشريعة بجامعة دمشق، 20.07.2011، موقع نسيم الشام، https://2h.ae/OXWh .

محمد المبارك، *الأمة والعوامل المكونة لها*، (دمشق: دار الفكر، ط2).

محمود حيدر، *الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة*، (المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 1439هـ - 2018م).

معتز الخطيب، *الفقيه والدولة في الثورات العربية: معضلة الفقيه في ظل الدولة الوطنية الحديثة*، مجلة تبيُّن للدراسات الفقهية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 9/3، صيف 2014.

معتز الخطيب، *مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين*، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، ط1، 2016م).

وائل حلاق، *الدولة المستحيلة الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي*، ترجمة عمرو عثمان، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014م).

وكالة رويترز للأنباء، *المغرب ينضم لدول عربية وافقت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل*، 10.12.2020، https://2h.ae/ZsmM .

وكالة فرانس 24، *اتفاق مغربي إسرائيلي على توسيع التعاون العسكري*، 17.01.2023، https://2h.ae/dkWN .

ياسر المقداد، *فقه السياسة الشرعية تطور المصطلح ودلالة المفهوم*، مجلة رَواء، العدد الأول، شباط 2020م، https://cutt.us/VbqVz .

يوسف القرضاوي، *موقع سماحة الشيخ يوسف القرضاوي*، https://www.al-qaradawi.net/ .

Esma ÇETİN، *دور المجلس العلمي الأعلى في المغرب في ضبط الفتاوى ومواجهة مشكلات الحياة المعاصرة*، İslami İlimleri Dergisi, 2021, Cilt 16, Sayı 2.